قضايا

مناشدة عاجلة إلى فخامة رئيس الجمهورية

■ كما تعلمون يا فخامة الرئيس بان منطقة «حَملْ» - الواقعة جنوب غرب امانة العاصمة - مسقط من مسَاقط المياه، وقد تبين لكم ذلك من خلال زياراتكم لها، واكدتم على ضرورة تنفيذ سد «حَملْ» لحفظ مياه السيول حتى لا تذهب هدراً دون أن تستفيد منها الحديقة الخضراء، ويساهم في تغذية حوض صنعاء.

وترجمة لتوجيهاتكم بدأ تنفيذ عملية شق الطريق الى موقع السد حتى تم الانتهاء من عملية الشق الى موقع السد وإصلاح بعض العبارات وسفلتة جزء من الطريق.

فجاة تعثر هذا المشروع منذ سنوات ولا ندري ما أسباب ذلك التوقف رغم اننا كمواطنين قد تنازلنا عن أراضينا التي عبرت منها الطريق والمتعلقة ببحيرة السد بوثائق معمدة.

وبتواصلنا مع المتابعين والمشرفين على تنفيذ المشروع لمعرفة اسباب التعثر لم نحصل منهم الا على وعود وتسويقات ومذكرات لا طائل لها، وكلما قلنا انتهينا هناك من يعيدنا الى نقطة البداية.

وعليه نحن اهالي منطقة «حَملْ» نناشدكم يا فخامة الاخ الرئيس إنقاذ ما تم تنفيذه من مشروع الطريق من الانهيار نتيجة السيول الجارفة التي يتعرض لها والذي يكلف الدولة اموالاً باهظة، وسرعة تنفيذ توجيهاتكم الكريمة لتنفيذ مشروع السد للحفاظ على مياه السيول وأملنا فيكم كبير، وهذا ما عهدناه منكم دائماً.■

رسائل عاجلة

حملة سحب اسطوانات الغاز التالفة

■ تنفيذاً لتوجيهات فخامة الاخ رئيس الجمهورية تستعد لجنة الأمن والسلامة بوزارة الداخلية لتنفيذ حملتها بالنزول الميداني لسحب اسطوانات الغاز التالفة واستبدالها بأخرى جديدة خاصة من مدن الساحل والمنافذ.

بدورنا نذكر ونؤكد للجنة الأمن والسلامة بأهمية الموضوع وخطورته على أمن وسلامة المواطنين مما يتطلب العمل بهمة وحرص بل وقوة ان استدعى الأمر.. وتقديم كل المتاجرين بارواح المواطنين الى العدالة حتى نستأصل هذه المشكلة من جذورها والى غير رجعة.

تعز مهمة لم تنجز!!

- جهود مميزة يقوم بها المجلس المحلي بتعز لتنظيم الاسواق خاصة اسواق القات، ونقل بعضها الى مواقع افضل لكن بعض المتنفذين واصحاب المصالح يعرقلون تلك الجهود ويرفضون التعاون مع اجهزة الحكومة.

المفترض فيهم ان يغلبوا المصلحة العامة.. وإلاّ فعلى القانون ان يأخذ مجراه الطبيعي ولا كبير فوق سلطة القانون.

التقدير لنيابات الحديدة.. ولكن..!!

- استطاعت النيابات الابتدائية التابعة للنيابة العامة بمحافظة الحديدة تحقيق انجاز مهم ومقدر تمثل في النظر والبت في (٢٥٥٢٥) قضية خلال العام الماضي ٢٠٠٨م منها الكثير من القضايا المرحلة من الأعوام السابقة.

ونحن هنا اذ نشيد بهذا العمل المسئول نتساءل ايضاً كيف هو حال بقية النيابات العامة في مختلف المحافظات وعملها لانجاز قضايا المواطنين المتراكمة.. وبالطبع نحن في انتظار تقرير مفصل من وزارة الداخلية حتى نعرف من اصاب ومن خاب وبالارقام وحدها لاغيرها.

ورش عدن تتحدى القانون

- في عدن يشكو المواطنون مر الشكوى من انتشار ورش الحدادة والسمكرة والنجارة وغيرها داخل الاحياء السكانية وبعيداً عن المواقع المخصصة لها.. ويستغرب المواطنون ان الكثير من الورش المخالفة يتم اغلاقها بسلطات القانون.. لكنها بعد أيام قليلة تعود وكأن شيئاً لم يحدث.

السلطات المحلية في المحافظة ومعها الاجهزة الامنية والقضائية مطلوب منها التعامل بشدة أكبر لتطبيق القانون والنظام وتحقيق الراحة للمواطنين.. وإلا فإن التقصير سيحسب عليهم مع دعوات غاضبة من المواطنين البسطاء.

فوضى الوحدات الصحية!

- آلاف الحالات المخالفة في المجال الصحي تم ضبطها من مراكز ووحدات صحية الى مستشفيات ومستوصفات وصيدليات وهو جهد طيب يستحق الاشادة والتقدير لكن العالمين ببواطن الأمور يقولون ان حجم الكارثة اكبر بكثير مما كشفته الحملات الميدانية.

ذلك يدعوننا الى القول والمطالبة من الجهات المختصة وزارة الصحة العامة والسكان والجهات الامنية والمجالس المحلية ان تكثف من حملاتها وان تضرب بيد من حديد واحالة كل المخالفين الى القضاء.. فالتهاون والمتاجرة بأرواح البشر لاتستحق اي رحمة او رأفة بل انزال اشد أنواع العقوبات وتعريتهم أمام الملأ.■

البحث عن هيبة الدولة في جعار والصبيحة

■ قطع طرق عامة.. اعتداءات تطال مواطنين مسالمين.. استخدام مفرط للعنف بدعوى مطالب حقوقية..

خلال أشهر بدأت شعارات انفصالية ترتفع.. وبلغت دعوات الكراهية والمناطقية مستوى لايجب السكوت عنه..

في الضالع.. في ردفان.. في كرش.. في جعار.. في الصبيحة.. هناك من يلعبون بالنار.. ويسعون للعبث بالدم اليمني.. نعم هناك من يريدون سرقة أفراحنا بإعادة إحياء مآتم الموت على قرانا ومناطقنا.. هناك من يعشقوا حفر القبور، ويكرهون -حد الجنون- مشاهدة مشاريع تنموية أو خدمية تشيّد في تلك المناطق..

استطلاع/ عارف الشرجبي

تحدث أعمال الشغب والتخريب وتنشط عصابات التخريب حيثما يكون بعض المسؤولين المباشرين غير صادقين مع مسؤوليهم وغارقين في وحل الفساد والبيروقراطية واللامبالاة..

أعتقد أن الكثير من المسؤولين يجب ان لايظلوا مثل بنادق العدال أو أشبه بأسلحة المتاحف، يدرك اللصوص أنها عبارة عن جثث موتى أو مجرد قطع خشبية نخرة..

إن تراخي بعض المسؤولين في تلك المديريات أو إهمالهم وتغييبهم عن القيام بمهامهم في أماكن أعمالهم قد شجعت المخربين على الانتقال من تخريب العقول إلى التخريب الاقتصادي وضرب الاستثمار والسكينة العامة..

«الميثاق» استطلعت آراء عدد من المواطنين والمسؤولين حول هذه القضية.. فإلى الحصيلة:

■ بداية يقول محمد سعيد مثنى من أبناء الضالع: لقد شعرنا بعد قيام الوحدة بالأمن والاستقرار والسكينة العامة ولم نعد نسمع عن تلك المجازر التي كانت تروع الناس، ويضيف: بفضل الوحدة شهدت الحياة انتعاشاً كبيراً، الامر الذي لم يكن موجوداً إبان التشطير ولكن للأسف بدأنا - قبل عام- نسمع في بعض المديريات عن اعمال شغب وفوضى تقوم بها عناصر تريد زعزعة الامن والاستقرار إن لم تحقق مصالحهم الشخصية.. المواطن لم يستجب لمثل تلك الممارسات الخارجة على القانون، واصبح مثيرو الشغب معزولين عن المجتمع لأنهم أعادوا لذاكرة الشعب تلك الايام الأليمة التي عشناها قبل الوحدة في الضالع.. ودعا الجهات المختصة في المحافظة الى الوقوف بكل حزم ضد تلك الاعمال التخريبية حتى ينعم المواطن بالأمن والاستقرار.

■ من جانبه يقول العميد محمد فضل العنشلي مدير أمن محافظة الضالع: لقد شهدت المحافظة خلال الشهرين الماضيين استقراراً أمنياً كبيراً مقارنة بالعام الماضي، وهذا بسبب يقظة رجال الأمن في المحافظة ودعم قيادة السلطة المحلية وتعاون المواطنين من ابناء المحافظة، مشيراً الى أن حفظ الأمن يتطلب تعاون جميع المواطنين وخصوصاً الوجهاء والمشائخ.

■ الاخ لحسون صالح مصلح وكيل محافظة الضالع قال: إن الأمن والاستقرار مستتب أفضل من العام الماضي، وقد أشار تقرير وزارة الداخلية الى أن الضالع ثاني محافظة في الجمهورية في ضبط الجريمة، موضحاً أن الجهود مستمرة لتحقيق المزيد من الطمأنينة للمواطنين الذين - كما قال - أصبحوا اكثر نضجاً ولم ينجروا لدعاة التمزق والفتنة وإقلاق الأمن بل كان لهم دور ومساهمة بارزة في الحفاظ على الامن والاستقرار لإدراكهم أن الاستقرار الأمني مفتاح للتنمية.. مشيراً إلى أن ما تم تنفيذه من مشاريع تنموية بالمحافظة أغاظت البعض في قيادة بعض أحزاب المعارضة من أصحاب ما يسمى بالحراك الذين لا يرغبون في تحقيق شيء للمحافظة ليقولوا إن الوحدة لم تعمل شيئاً للناس.. لافتاً الى أن هناك قضايا وجرائم تم إحالة مرتكبيها للنيابة للتحقيق فيها وإحالتهم للقضاء ليقول فيهم كلمته، وقال لحسون: ما يؤسفني أن هناك أناساً مازالوا يعيشون فترات ماضوية وعقولاً بالية لم تتغير وإلا لما وجد من يحاول أن يسيس محاولة الاعتداء على الأمين العام للمجالس المحلية ويدعي أنها محاولة اغتيال سياسي على الرغم من أن الجميع يعلم أنه اعتداء بدافع الثأر، وقد قاربت القضية الآن على الحل النهائي بعد تدخل قيادة المحافظة والوجهاء والأعيان من الحشاء وخارجها وعمل الجميع على احتواء المشكلة بموافقة الاخ الأمين العام شخصياً.

الاستقرار مفتاح التنمية ومثيرو الشغب ليس لديهم مطالب عادلة

● أما في محافظة لحج فيبدو أن الاوضاع الأمنية تسير نحو الاستقرار بشكل جيد، فقد أكد العميد أحمد صالح عمير مدير الأمن بالمحافظة: أن الحالة الامنية منذ بداية العام ٢٠٠٩م آخذة في الاستقرار عدا بعض الحالات الفردية التي يقوم بها البعض وحالات الثأر في بعض المديريات كالصبيحة، والمسيمير.. لافتاً الى أن هناك من يعمل على تأزيم الامور وإثارة المشاكل في المحافظة، وهذا يؤثر على وتيرة التنمية بل يعمل على تطفيش الاستثمار، ولذلك فقد حرصت قيادة السلطة المحلية على متابعة الخارجين على القانون، كما أن هناك مساعي جيدة لحل مشاكل الثأر التي طغت في الفترة الاخيرة بسبب استغلالها من بعض الاطراف والأحزاب للتحريض السياسي.. مشيداً بكافة المواطنين وفي مقدمتهم الوجهاء على التعاون مع الاجهزة الامنية لضبط الجريمة والخارجين على القانون لقطع الطريق على المزايدين ودعاة الحراك والتمزق الذين حاولوا التغرير على صغار الطلاب والزج بهم في أعمال تستهدف إقلاق الأمن.

■ من جهته قال مدير عام مديرية ردفان قاسم عبدالرحمن: إن المديرية في الفترة الاخيرة شهدت استقراراً كبيراً وان أعمال التخريب والتقطع التي كانت تتم بدعوات من بعض الاحزاب او اصحاب ما يسمى بالحراك أصبحت اليوم شبه معدومة بسبب اليقظة الامنية وتعاون الشرفاء من أبناء المديرية لإزالة هذه المظاهر، مؤكداً ان تكاتف الجهود بين المجالس المحلية والأمن ووجهاء المنطقة والمواطنين قد جعل تلك الأعمال الخارجة على القانون تختفي الى حد كبير.

أما في محافظة أبين فيبدو أن الامور تختلف كثيراً، فمنغصات الامن والاستقرار كثيرة ومتعددة، فهناك من يثير الشغب ويقلق الامن بدافع حزبي أو تخريبي من هذا الحزب أو ذاك، ومن الباحثين عن الزعامة.. تلك الاعمال الخارجة على القانون تتطلب حزماً للقضاء عليها.

■ الاخ مهدي محمد الحامد رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة يقول: يبدو أن المشاكل الأمنية في المحافظة اخذت تتزايد خلال العامين الماضيين بسبب الانتماءات السياسية والحزبية فهناك من لا يريد استقرار الأمور إما بدافع سياسي أو ما سمي بالحراك أو أصحاب المطالب الشخصية.. ويضيف: هذا في تصوري ما كان ليحدث لو أن السلطات المختصة قامت بدورها في حفظ الأمن وفرض السكينة العامة بالشكل الذي ينبغي، ولكن بصراحة هناك تراخ من هذه الاجهزة، الأمر الذي جعل مثيري الشغب يتمادون في اعمالهم التخريبية التي جعلت المواطن يعيش حالة من الفزع بسبب عدم الاستقرار مما أثر سلباً على تنفيذ المشاريع الخدمية في المحافظة.

وأكد مهدي أن مثيري الشغب وأعمال الفوضى ليس لديهم مطالب عادلة أو مشروعة ولكنهم يقومون بتلك الاعمال بغرض ابتزاز السلطة أو للنكاية بها..

متمنياً من السلطة المحلية القيام بمزيد من الجهود لحفظ الأمن وفرض هيبة الدولة.

● وعن دور المجالس المحلية يقول رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي: ينبغي على المجالس المحلية القيام بدور أكبر في جانب توعية الناس بحب الوطن وعدم الانجرار خلف دعاة التمزق أو مثيري الشغب ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.. متمنياً أن تشهد الفترة المقبلة تعاون الجميع سواء المجالس المحلية أو السلطة المحلية والأمن أو المشائخ والأعيان وكافة المواطنين الشرفاء في المحافظة في الاسهام بتحقيق الأمن والاستقرار.

من جهته يقول وكيل أول محافظة أبين محمد الدهبلي: لقد شهدت المحافظة خلال الشهرين الأخيرين تطوراً ملحوظاً في استتباب الأمن والاستقرار.. مشيراً إلى أن المحافظة شهدت تنفيذ العديد من المشاريع التنموية وهو ما جعل البعض يعمل على اثارة المشاكل والقلاقل الأمنية بغرض اعاقتها وحرمان المواطنين منها، الأمر الذي لاقى استنكار الشرفاء من أبناء المحافظة الذين وقفوا مع الدولة ضد أولئك النفر.. مشيراً الى أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين السلطة المحلية والمجالس المحلية والوجهاء وكل الشرفاء لحل المشاكل وتوعية المواطن بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية تعمل على تعقب الخارجين على القانون لينالوا الجزاء الرادع.■

التراخي في ضبط دعاة التمزق يجعلهم يتمادون

بعضها في القائمة السوداء

المنظمات الأهلية بين العشوائية والارتهان الحزبي

▫ على الرغم من الكثرة العددية لمنظمات المجتمع المدني في بلادنا سواء المنضوية في إطار الاتحادات والنقابات والجمعيات أو التي خارج هذه الكيانات إلا ان معظمها لم تقم بالدور المناط بها في خدمة قضايا المجتمع بالشكل الذي كان مرجواً، بل إن عدداً غير قليل منها تكاد تكون يافطة أو مسمى جامداً لا حراك له.. والمتابع لنشاط هذه المنظمات سيجد كثيراً منها منظمات وكيانات إما مسميات وهمية أو ملكاً لأشخاص يهدفون من خلالها الحصول على مساعدات وهبات محلية وخارجية بحجج وذرائع مختلفة، والاخطر من ذلك أن كثيراً من هذه المنظمات والمؤسسات تخرج عن الاطار المحدد لعملها، وتجد القائمين عليها يتدخلون في أمور لا تمت لعمل المنظمات المدنية بشيء بل انهم يوظفون عملها في أمور سياسية ومكايدات حزبية تشوه دور هذه المنظمات وتضر بالوطن مع سبق الاصرار.

وحتى لا نتجنى على هذا العمل الطوعي الذي حرصت القيادة السياسية على دعمه لخدمة قضايا المجتمع لابد أن نشير الى أن هناك منظمات واتحادات وجمعيات قد شقت طريقها واصبح لها باع طويل في خدمة قضايا المجتمع بحسب ما نصت عليه القوانين واللوائح المنظمة لها.

ولتسليط الضوء على عمل هذه المنظمات بشكل أوضح كان لابد لنا أن نلتقي بعدد من المعنيين في الجهات الرسمية والنقابية.. فإلى الحصيلة:

قسم التحقيقات

■ يقول وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية علي صالح عبدالله: لقد حرصت الدولة على إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني للعمل في خدمة قضايا المجتمع ولضمان جودة العمل وقانونيته أصدرت العديد من القوانين المنظمة لعملها كقانون رقم «٣٩» لعام ١٩٩٧م بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية والقانون رقم (١) لعام ٢٠٠١م بشأن الجمعيات والقانون رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٢م بشأن تنظيم عمل النقابات.. وتُعد من أفضل القوانين، غير أن كثيراً من الجمعيات والنقابات والمنظمات للأسف الشديد لا تلتزم بالقوانين في عملها.

ويضيف: هناك اكثر من سبعة آلاف منظمة مجتمع مدني تعمل في بلادنا وكثير منها تعمل خارج القانون وبعضها يعمل خلافاً لتصاريح مزاولة عملها وهناك منظمات متعثرة في عملها وتحتاج الى مساعدة وإرشاد لتتخطى ظروفها، وهناك منظمات ميتة ومتوقفة عن عملها.. ولمعرفة واقع حال هذه المنظمات قامت الوزارة بعمل مسح شامل ونزول ميداني لكل محافظات الجمهورية، وتقدمنا بأكثر من ٦٠ سؤالاً لكل منظمة عن نشاطها ونوعه وحجم اسهاماتها في خدمة قضايا المجتمع، وايضاً معرفة مصادر الدعم، وحالياً نعمل على تفريغ هذه المعلومات مكتبياً لنستطيع تحديد الجمعيات والمنظمات الجيدة وغيرها، وهذا لأن المعلومات التي لدينا قديمة وكان لابد من مسح جديد..

وقال: لقد اتفقنا مع وزارة المالية على عملية إجراء مسح شامل حول عمل منظمات المجتمع المدني النسوية لمعرفة نشاطها وحجمه والمشكلات التي قد تواجه عملها لمساعدتها على تخطيها سواء في الحضر او الريف.

وشدد علي صالح عبدالله على ضرورة تفعيل دور هذه المنظمات والزامها بالعمل بحسب القانون بما من شأنه خدمة المجتمع في البناء والتنمية .. مشيراً الى أن المسوحات والمؤشرات الاولية اظهرت أن اكثر من ١٤٠٠ جمعية ومنظمة ومؤسسة مدنية تم استبعادها وشطبها من السجلات ومن ثم عدم التعامل معها..

وحول الجمعيات الدينية والخيرية قال وكيل الوزارة: لا يوجد لدينا تقييم دقيق بمعناه الفعلي للعديد من الأسباب، ومع ذلك هناك توجه جاد لاستكمال عملية المسح حولها ومعرفة الوثائق والبيانات الدقيقة لعملها لمعرفة الى أي مدى تعمل هذه الجمعيات وفق القانون والنظام والتوجهات العامة للدولة.. لافتاً الى أن هناك عدداً من الجمعيات الدينية تعمل على إقحام الدين والعمل الخيري في الانشطة السياسية لبعض الاحزاب المعارضة في الساحة ، وهي معروفة ولابد من إخضاعها للعمل طبقاً للقانون، ومعرفة حجمها وأنشطتها الخيرية وانتشارها ومواردها وحجم الخدمات التي تقدمها للمجتمع، وهذا لأن اللغط قد كثر حول عمل هذه الجمعيات وكان لابد من التزامها بالقوانين أو إحالتها للمساءلة القانونية.

وكشف علي صالح عبدالله عن وجود منظمات تعمل خارج القانون ووضعت في القائمة السوداء التي سيعلن فيها اسماء المنظمات المخالفة سواء التي تعمل بدون تراخيص أو التي تمارس العمل الحزبي والسياسي بخلاف منظمات المجتمع المدني مثل منظمة التغيير والمنظمة الوطنية لمكافحة الفساد والاحتساب ومنظمة برلمانيين ضد الفساد، وملتقى الشباب المؤمن بتعز، ومنظمة هود التي قال انها تعمل خارج القانون وبدون تراخيص مزاولة.

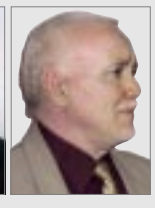

علي صالح: هناك منظمات في القائمة السوداء وستخضع للمساءلة

الجدري: هناك منظمات فاعلة وأخرى تفرَّغت للجباية

■ من جانبه يقول محمد الجدري رئيس الاتحاد العام لنقابات الجمهورية: لقد حدد القانون عمل الاتحادات والمنظمات والجمعيات ، ولابد ان يلتزم الجميع بالقانون وأن يكون عمل هذه الكيانات اضافة ايجابية في خدمة قضايا المجتمع سواء الذين ينضوون الى هذه الجمعيات والاتحادات او التي تعمل خارج هذه الأطر ، وأضاف: إذا كنا نحترم القانون ونريد خدمة قضايا المجتمع لابد أن تلتزم هي بالقانون أثناء عملها، ولذلك لابد على الوزارة المعنية مراقبة عمل هذه الجمعيات والنقابات والمنظمات لضمان تقديم خدمة مجتمعية جيدة.. وأكد ان الاتحاد العام يقوم بشكل دوري بتقييم عمل الجمعيات والنقابات التي تخضع لاشرافه وتنضوي تحت كيانه، والتي تزيد عن ١٥ فرعاً للاتحاد و ٣٠٠٠ لجنة نقابية في عموم الوطن، وتم معاقبة كثير من النقابات أو الجمعيات التي خالفت القانون واللوائح سواء بإيقاف نشاطها او بتغيير هيئة إدارية جديدة لها كما حدث في عدد من المحافظات خلال الفترة الاخيرة ، وقال: لدينا لجان اشرافية وتفتيش ورقابة لضمان جودة عمل هذه الكيانات التي تخضع لاشراف الاتحاد، أما الكيانات التي لا تنضوي تحت إطار الاتحاد فكثير منها لا يلتزم بالقانون واللوائح الصادرة من الاتحاد أو وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأشار الجدري الى أن كثيراً من الجهات ومسؤولي المنظمات ليس لديهم فهم للقانون الذي يحدد عمل هذه الكيانات، ولذلك تجدهم يخلطون بين العمل النقابي والخيري والحقوقي وبين العمل الحزبي والسياسي، فكثير من هذه المنظمات والجمعيات تمارس الدعاية الحزبية من داخلها الامر الذي يشوه العمل الطوعي والنقابي والخيري، ولذلك لابد من تطبيق القانون حيالها، قبل فوات الأوان.. منوهاً الى أن العقوبات التي وردت في القانون للمخالفين غير كافية ولابد من تشديدها.

وقال: إن كثيراً من هذه المنظمات عبارة عن شخص يمتلك ختماً ومستندات رسمية يتنقل بين الجهات الداعمة لغرض الحصول على الدعم المادي والعيني دون أن يقدم شيئاً للوطن.

وبهذا الصدد يقول وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية: هناك خلل في القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني من جانب العقوبات التي تفرض على المخالفين.. موضحاً أن النصوص قديمة ولا تفي بحجم المخالفات، فلا يُعقل أن ترتكب مخالفات كبيرة تمس جوهر الديمقراطية والعمل الطوعي وتفرض عليه عشرة آلاف ريال غرامة مثلاً.. مشيراً الى أن الوزارة قد عدلت عدداً من المواد في القانون وقدمته الى وزارة الشؤون القانونية ، وسوف يقدم الى مجلس الوزراء لإقراره قريباً.■

ألف مبروك

وسط جمع كبير من الاهل والاصدقاء احتفل الشابان الخلوقان

عبدالله حمود عثمان منصور

بزفافهما الميمون وبهذه المناسبة نزف لهما أسمى آيات التهاني والتبريكات متمنين لهما حياة زوجية سعيدة وألف مبروك.

المهنئون
الاستاذ احمد الزهيري
اسرة تحرير «الميثاق»
وجميع الاهل والاصدقاء

تهانينا

وسط لفيف من الأهل والاصدقاء يحتفل الشاب الخلوق/

عبدالغني غالب علي قايد

بتوديعه أيام العزوبية إلى عش الزوجية تهانينا وألف مبروك

المهنئون:
والدك غالب علي قايد
وجميع اخوانك..